



المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة  
THE ARAB CENTER FOR THE INDEPENDENCE OF  
THE JUDICIARY AND THE LEGAL PROFESSION  
( ACIJLP )



مؤسسة دعم العدالة  
JUSTICE SUPPORT FOUNDATION (JSF)

القاهرة ٢٤ مارس ٢٠٢٤.

## القضية ١٧٣ لسنة ٢٠١١ مازالت مفتوحة ولم تغلق نهائيا بعد

صدر يوم الأربعاء ٢٠ مارس ٢٠٢٤ قرار السيد المستشار قاضي التحقيق في القضية رقم ١٧٣ لسنة ٢٠١١. المعروفة بقضية منظمات حقوق الإنسان، بألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية بحق خمس منظمات كانت قيد التصرف، والواقع أن قرار قاضي التحقيق لم يشمل كل المنظمات ولم يغلق القضية نهائيا، وأن القضية لم تنتهي تماما بعكس كل التصريحات الصادرة يوم الأربعاء، والأخبار المنشورة بالعديد من الصحف والمواقع الاخبارية.

حتى الآن مازال ملف المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة لم يحسم بعد، وهو اول منظمة مصرية يتم التحقيق معها امام قضاة التحقيق في القضية ١٧٣ في ٢٨ ديسمبر ٢٠١١. بعد دخول مقره والتحفظ على ملفاته واجهزة الكمبيوتر الخاصة به، ومازال مؤسسيه مدرجين علي قائمة الممنوعين من السفر، بموجب قرار قاضي التحقيق الاسبق في ذات القضية، والذي احال ملف المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة إلي نيابة امن الدولة العليا منذ عام ٢٠١٧ حتى الان دون التصرف فيه.

ويجب التنويه الى ان السيد قاضي التحقيق الحالي قد انهى الاجراءات الخاصة بالمنظمات المصرية الـ ٨٥ التي بدأ النظر في ملفاتهم منذ عام ٢٠١٦ فقط دون تلك المنظمات التي تم التحقيق معها عام ٢٠١١ و٢٠١٢. ولم يحسم امرها حتى الان .

ويؤكد المركز انه حتى الان لم يتلقى أي معلومات من ايه جهة قضائية بشأن الموقف القانوني للمركز العربي بالقضية التي صدر قرار يوم الاربعاء بإنهاء التحقيقات بها، وهو الامر الذي يجعل ملف القضية ١٧٣ مازال مفتوح ولا يمكن الادعاء بغلقه بشكل نهائى وفقا لما تردد من بعض المواقع يوم الاربعاء ..

ويؤكد المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، علي ترحيبه بالقرار الصادر في القضية يوم الأربعاء ٢٠ مارس ٢٠٢٤، ويطالب السلطات المصرية بأن يشمل القرار كل المنظمات المدرجة بالقضية، وأن يوضح قاضي التحقيق موقف المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، كما يطالب بضمان تمتع كل الحقوقيين المصريين بكافة حقوقهم المدنية وعلي رأسها حقهم في التنقل والسفر، وحقهم في إدارة اموالهم المتحفظ عليها.